

المقدمة يبحث الكتاب في قضية دقيقة جداً من قضايا الزكاة في العصر الحديث، وهي كيفية تحديد الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة، في ظل التعقيدات المحاسبية والمالية التي لم تكن موجودة في الفقه القديم. الكاتب يهدف إلى بناء جسر بين الفقه الإسلامي من جهة، والمحاسبة الحديثة من جهة أخرى، ليكون حساب الزكاة في الشركات منضبطاً علمياً وشرعياً. المشكلة الرئيسية التي يناقشها الكتاب: "كيف نحدد الأموال التي تجب فيها الزكاة في الشركات، وفق المفاهيم الفقهية، مع الاستفادة من القوائم المالية المحاسبية؟" أولاً: مفهوم الزكاة • الزكاة ركن من أركان الإسلام، وهي حق واجب في مال مخصوص بشروط محددة. وتطهير المال والنفس. • الشركات اليوم ليست مجرد "شركات أفراد"، بل كيانات اعتبارية لها ذمة مالية مستقلة. • تشمل: الشركات المساهمة، ذات المسؤولية المحدودة، التضامنية، وغيرها. • الشركة المعاصرة تملك أصولاً وحقوقاً وخصوماً، وتصدر قوائم مالية تعكس وضعها المالي. ثالثاً: الزكاة في الشركات • الزكاة في الشركات المعاصرة تعني: زكاة أموالها المستثمرة والأرباح المتحققة. 1. هل الزكاة على الشركة نفسها باعتبارها شخصية اعتبارية؟ أم على الشركاء بحسب حصصهم؟ • الرأي الراجح أن الزكاة تُفرض على أموال الشركة باعتبارها كياناً مستقلاً، الفصل الثاني: القواعد الفقهية المؤثرة في الوعاء الزكوي المال لا يُزكى إلا إذا كان مملوكاً ملكاً تاماً، في الشركات، 2. شرط النماء الزكاة لا تجب إلا في المال النامي (أي القابل للزيادة والاستثمار). فالأصول الثابتة مثل المباني والمعدات لا تُزكى، لأنها ليست معدة للبيع، 3. حوّلان الحوّل يشترط مرور سنة قمرية على المال. في الشركات، وهو ما اعتمده هيئة الزكاة. 4. خلوّ المال من الدين المؤثر لكن لا يُخصم الدين طويل الأجل الذي لا يستحق خلال العام. الفصل الثالث: المفاهيم المحاسبية المؤثرة على الزكاة الكاتب بيّن أن المحاسبة ليست مجرد أرقام، ومن أبرزها: 1. مبدأ الوحدة المحاسبية وهذا يتفق مع مبدأ "الذمة المستقلة" في الفقه. • لذا تُحسب الزكاة على أموال الشركة دون خلطها بأموال الشركاء. 2. مبدأ الفترة المحاسبية • هذا يعين على تحديد "حول الزكاة" للشركات بانتظام. - والراجح: لا زكاة إلا في المال المقبوض فعلاً أو المتاح تصرفه. لكن الزكاة تعتمد "القيمة السوقية الحالية"، لأنها تعكس النماء الحقيقي. • أي أن التقويم الزكوي أدق وأعدل من التقويم المحاسبي. الفصل الرابع: طرق تحديد الوعاء الزكوي في الشركات وخصم الخصوم قصيرة الأجل. • الصيغة العامة: الوعاء الزكوي = الموجودات الزكوية - الخصوم الزكوية البضائع، الذم المدينة. المشاريع تحت التنفيذ، الطريقة الثانية: الطريقة غير المباشرة (قائمة الدخل) • مناسبة للشركات الخدمية التي لا تملك مخزوناً كبيراً. الطريقة الثالثة: طريقة مصادر الأموال • تركز على تمويل النشاط بدلاً من الموجودات. • نادرة الاستخدام، لكنها مفيدة في بعض الشركات الاستثمارية. الفصل الخامس: التطبيقات الفقهية والمحاسبية 1. زكاة الأسهم في الشركات المساهمة • إذا كانت الشركة تزكي أموالها، فلا يجب على المساهم إخراجها مرة أخرى. زكاة السندات والصكوك الاستثمارية فلا زكاة فيها لأنها مال غير مشروع. • أما الصكوك الإسلامية فتعامل بحسب نوع الأصل الممول. 3. • تعتمد غالباً على النقد والذم المدينة، ولا أصول متداولة كبيرة. 4. • الأصول الثابتة لا تُزكى، الفصل السادس: التطبيق في المملكة العربية السعودية • تعتمد منهجية الموجودات الزكوية - الخصوم الزكوية كميّار رئيسي. • كما توجد لجان للفصل في الاعتراضات الزكوية. • من أبرز أسباب المنازعات: 1. اختلاف تقدير القيم السوقية. خصم ديون غير مؤثرة. خلط بين الأصول الثابتة والمتداولة. عدم وضوح حول الشركة الزكوي. توحيد معايير القياس الزكوي المحاسبي، وربطها بمفاهيم شرعية واضحة. النتائج العامة 1. تحديد الوعاء الزكوي يتطلب فهماً مزدوجاً: فقهيّاً ومحاسبياً. 2. لا يمكن الاقتصار على القوائم المالية وحدها لأنها لا تُظهر النماء الحقيقي دائماً